(٥)

المحذوف المختلف فيه
دراسة صرفية

د. السيد إبراهيم المنسي سليم

- أستاذ مشارك بقسم تعليم اللغة العربية بمعهد تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها – جامعة أمّ القرى.
- نال شهادة الدكتوراه من قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة المنصورة عام ٢٠٠٤م بأطروحته (الحوار النبويّ في صحيح البخاريّ – دراسة نحوية دلالية).
- له أعمال وبحوث منشورة في مجلات محكمة.

ملخّص البحث

(المحذوفُ المختَلَفُ فيه – دراسةٌ صرفيَّةٌ) بحثٌ يعتمد على المنهج الوصفيّ التحليليّ، ويهدف إلى:

- الإجابة عن التساؤلات التي يُثيرها اختلافُ الصّرفيّين حول محذوفٍ ما.
- إيضاح المذاهب والأحكام الصرفيّة في كل موضع مصحوبةً بدليلها.
- الإسهام في تيسير هذه الفكرة على المهتمين بهذا العلم.

ومن أهمّ نتائجه:

١- الاختلاف في المحذوف يتمثّل في:

- تعيينه، أهو فاء الكلمة، أم عينها، أم لامها، أم حرف زائد؟
- إثباته أو حذفه.
- إيضاح عِلّة الحذف.

٢- لكلّ من القياس والسّماع أثره في إصدار حُكْم على مسألة ما (وجوبًا – جوازًا – امتناعًا)، مثل: فُعَيْل وفَعِيل صحيح اللّام إذا نُسب إليه، وكذلك فَعُولَة إذا نُسب إليها.

٣- الحرف المحذوف المختَلَف في تعيينه قد يكون أصليًّا فقط: فاء الكلمة في مذهب، ولام الكلمة في مذهب آخر، مثل لفظ: (اسم).

٤- الحرف المحذوف المختَلَف في تعيينه قد يكون أصليًّا في مذهب، وزائدًا في مذهب آخر، مثل لفظ: سُمَيَّة ونظائرها.

Research Summary

(**The different discarded - a morphological study**) research based on descriptive analytical approach ،**and aims to**:

- To answer the questions raised by the difference of the literal about the deleted.

- Clarifying the doctrines and the grammatical provisions in each place accompanied by its evidence.

- Contribute to facilitate this idea to those interested in this science.

The most important results:

1- The difference in the deleted is:

- His appointment ،whether he is a speaker ،a mother ،a mother ،or a character?
- Prove or delete it.
- Explanation of the deletion problem.

2- For both measurement and hearing its effect in the judgment on a matter (Juba - Jawawa - Mtnna) ، such as: the effective and valid if not attributed to him ، as well as Vola if attributed to it.

3- The different deleted letter in his appointment may be only original: the word in the doctrine ،and the word in another doctrine ،such as the word: (name).

4- The different deleted letter in his appointment may be original in the doctrine ،and excess in another doctrine ،such as the term: toxicity and analogy.

المقدّمة

الحمد لله، جعل اختلاف ألسنة خلْقه آية، واختصّنا بلغة وسِعت كتابه لفظًا وغاية، تبقى ببقائه إلى ما لا نهاية، والصلاة والسلام على نبينا محمد خيرِ مَن دعا إلى طريق الهداية، وبعدُ:

فموضوع هذا البحث: «المحذوف المختَلَف فيه – دراسة صرفيّة»، وبهذا القيْد (دراسة صرفية) يخرج المحذوف المختَلَف فيه نحويًّا، مثل اجتماع نون الوقاية مع نون الرّفع أو نون الإناث، وغيرهما مما ذكره ابن هشام تحت عنوان: «إذا دار الأمر بين كَوْن المحذوف أوّلًا أو ثانيًا فكونه ثانيًا أوْلى» وبيّن فيه سبع مسائل عقّب عليها الدسوقي في حاشيته بقوله: «المسألة الرابعة والخامسة[1] من مسائل الصّرف، فلا مدخل لهما لهما في الإعراب، فالأولى حذفهما»[2].

الحذف أحد الأبواب الخمسة التي ينقسم إليها علم الصرف[3]، وهي:

١- الزيادة. ٢- البدل. ٣- الحذف. ٤- التغيير بحركة أو سكون. ٥- الإدغام.

والحذف في الصّيغ الصّرفيّة ظاهرة، قد يكون قياسيًّا أو غير قياسيّ (مسموعًا من العرب).

(١) يُراد بهما صيغة مفعول من الأجوف، وصيغتا إفعال واستفعال من الأجوف.

(٢) حاشية الدسوقي ٣/ ٣٨٥- ٣٨٦.

(٣) المنصف ٣/ ٢٧٨.

والمحذوف قد يكون متّفقًا عليه أو مختَلَفًا فيه، أمّا المتّفق عليه فلا أرى للباحث فيه دورًا إلّا النّقل، وأمّا المختَلَف فيه فربّما يستطيع الباحث من خلال دراسته أن يرجّح رأيًا أو يردّ قولًا.

والمحذوف في هذا البحث حَرْفٌ في لَفْظ بعينه، أو في صيغة مقيّدة بشرط ما، أو في اسم تحقّق فيه شرط معيَّن، ومدارُ الخلاف بين الصرفيّين حول تعيين هذا الحرف، أو إثباته أو حذفه، أو بيان عِلّة حذفه.

وتبدو أهمية هذا الموضوع في:

- أنّه يُبيّن جمال لغتنا العربية وجلالها، ويُظهر حُبّ علمائنا هذه اللغةَ وتفانيهم في خدمتها.

- أنّه يدعو الباحثين إلى التأنّي لمعايشة ما يتمّ بحثه.

- أنّ دراسته تجيب عن تساؤلات يُثيرها اختلاف الصرفيّين حول المحذوف المراد في هذا البحث.

ومع هذه الأهمية لم أجد باحثًا معاصرًا – فيما أعلم – تناول هذه الفكرة؛ لذا كان اختياري لهذا الموضوع الذي توافرت لديَّ أسبابٌ لدراسته، وأهدافٌ أحاول تحقيقها بمعايشته؛ لتؤتي ثمارها كلّ حين بإذن الله.

أمّا أسباب دراسته فأذكر منها:

- تفرّق جزئيات هذه الفكرة في ثنايا كُتُب الأعلام: ابن جِنّي – الثمانيني – ابن الأنباري – ابن يعيش – عباس حسن.

- اختلاف الصرفيّين حول محذوف ما يُثير تساؤلات تدعو إلى البحث، منها:

- الحذف مصدره القياس أم السماع؟
- هل يُسهم القياس أو السماع في ترجيح رأي على آخر؟
- هل تتكافأ الأدلة فيظلُّ في المسألة قولان؟

- استحسان هذه الفكرة لدى أحبابي من أهل الاختصاص.

وأمّا أهداف البحث فيتقدّمها:

- الإجابة عن التساؤلات المذكورة سابقًا.
- إيضاح المذاهب والأحكام الصرفيّة في كل موضع مصحوبةً بدليلها.
- الإسهام في تيسير هذه الفكرة على المهتمين بهذا العلم.

منهج البحث وطريقتي في عرض مادّته:

أمّا المنهج المتّبع في هذا البحث فهو المنهج الوصفيّ التحليليّ الذي يعتمد على رَصْد المواضع الملائمة لعنوان البحث، وتقديمها من خلال:

- ذِكر أمثلة كافية لكلّ موضع.
- إيضاح بعض المفردات اللغوية في الهامش.
- إيضاح ما في الموضع من مذاهب وأحكام.
- التعقيب على كل موضع بترجيح رأْي، أو تضعيفه، أو قبول الرأيين.
- ترتيب المواضع داخل كل مبحث حسب ورودها في كُتب الصّرف.

خطّة البحث:

لتحقيق ما سبق قُسِّم البحث إلى: مقدّمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

في المقدّمة ذكرتُ أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، ومنهجه، وكيفية تناول مادّته. أمّا المباحث الثلاثة فجاءت كالتالي:

المبحث الأول: المحذوف المختَلَف في تعيينه.

المبحث الثاني: المحذوف المختَلَف في إثباته أو حذفه.

المبحث الثالث: المحذوف المختَلَف في عِلّة حذفه.

وفي الخاتمة ذكرتُ أهمّ نتائج البحث، مشيرًا إلى أن هذه الدراسة أطروحة قابلة للأخذ والردّ، اجتهدتُ أن تكون جامعة ما يتطلّبه عنوانها، مانعة ما عداه، فإن أكُ أصبتُ فهو توفيق الله – تعالى – وتيسيره، وهو رجائي في كلّ لحظة، وإن تكن الأخرى فحسبي أنّي اجتهدت مخلصًا النيّة والعمل.

المبحث الأوّل: المحذوف المختَلَف في تعيينه

في هذا المبحث ستّة مواضع تناولها البحث على النحو الآتي:

أوّلًا: لفظ (اسْم):

إذ اختُلِف في اشتقاقه على قولين[(١)]:

أحدهما: أنّه مشتق من (وَسَمَ) والمحذوف فاءُ الكلمة (الواو)، وإليه ذهب الكوفيّون؛ لأنّ السِّمة العلامة، والاسمُ علامة تدلّ على المسمّى.

الآخر: أنّه مشتق من (سَمَا) والمحذوف لامُ الكلمة (الواو)، وإليه ذهب البصريّون؛ لأنّ المسمّى يرتفع ذِكْره باسمه فيُعرَف به، ولولا الاسم لكان خاملًا.

وكلا القولين صحيح من حيث المعنى، قال الفيروزآبادي: «واسْمُ الشيء بالكسر والضمّ وسُمُهُ وسِمَاه مُثَلَّثَيْنِ علامتُه واللفظُ الموضوعُ على الجَوْهَر والعَرَض للتَّمييز»[(٢)].

(١) ينظر: الأمالي الشجرية ٢/ ٦٦-٦٧ – الإنصاف، المسألة الأولى ١/ ٦ وما بعدها – اللّباب في عِلل البناء والإعراب ١/ ٤٦ – إملاء ما منّ به الرحمن ١/ ٦ – شرح المفصّل ١/ ٢٣ – الجامع لأحكام القرآن ١/ ١٠٠- ١٠١ – شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٥٨- ٢٥٩ – البحر المحيط ١/ ١٤ – الدّر المصون ١/ ٥٣.

(٢) القاموس المحيط ٤/ ٣٤٤.

أمّا من حيث الاشتقاق فقولُ الكوفيين موصوفٌ بالفساد والغلط، قال ابن منظور: «ومَن قال إنّ اسْمًا مأخوذٌ مِن وَسَمْتُ فهو غلط؛ لأنه لو كان اسمٌ من وسمته لكان تصغيره وُسَيْمًا، مثل تصغير عِدَةٍ وصِلَةٍ»[1].

وأمّا قول البصريين فصحيح من عدّة أوجه:

الأوّل: رجوع المحذوف (الواو) إلى موضع اللام في جميع تصاريفه على النحو الآتي:

- إذا أُسند أصلُ اسمٍ (سَمَا) إلى ضمير رفع متحرّك قيل: سَمَوْتُ – سَمَوْنا – سَمَوْنَ.

- إذا جُمِع (اسْمٌ) قيل: أسماء، وأصله أسماو؛ لأنه لما وقعت الواو طرفا وقبلها ألف زائدة قلبت همزة.

- إذا صُغِّر (اسْمٌ) قيل: سُمَيٌّ، وأصله سُمَيْوٌ، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابقُ منها ساكنٌ قلبوا الواو ياء، وجعلوهما ياء مشدّدة، كما قالوا: سيِّد وجيِّد وهيِّن وميِّت.

- إذا نُسِب إلى (اسْمٍ) قيل: سَمَوِيّ.

قال الجوهري: والاسم مشتقٌّ من سَمَوْتُ؛ لأنه تنويهٌ ورِفعةٌ. واسْمٌ تقديره افْعٌ، والذّاهبُ منه الواو؛ لأنّ جَمْعه أسماءٌ وتصغيره سُمَيٌّ...

(١) لسان العرب ١٤/ ٤٠٢.

وإذا نَسبْت إلى الاسم قلت: سَمَوِيٌّ، وإِنْ شئت اسْمِيٌّ تركته على حاله[1].

الثاني: لا حاجة إلى ادّعاء حصول قلْب مكانيّ في بعض التصاريف السابقة، كأن يقال: سَمَوْتُ (عَلَفْتُ) أصلُها وَسَمْتُ (فَعَلْتُ)، فنُقلت الواو (فاء الكلمة) إلى موضع اللام؛ قال ابن يعيش: فإنْ ادّعي القلبُ فليس ذلك بالسهل، فلا يُصار إليه وعنه مندوحة[2].

الثالث: قول السمين: فجعْلُه من السّمُوّ مُدخِلٌ له في الباب الأكثر، وجعْلُه من الوَسْم مُدخِلٌ له في الباب الأقلّ؛ وذلك أنّ حذْف اللام كثير، وحذْف الفاء قليل، وأيضًا فإنّا عهدناهم غالبا يعوّضون في غير محلّ الحذْف، فجعْلُ همزة الوصل عِوَضًا من اللام موافقٌ لهذا الأصل، بخلاف ادّعاء كونها عِوَضًا من الفاء[3].

ثانيًا: اسم المفعول من الثلاثيّ الأجوف:

اسم المفعول هنا لا يخلو أن يكون:

- يائيّ العيْن، مثل: مَبْيُوع – مَكْيُول – مَهْيُوم، مِنْ: بَاعَ – كَالَ – هَام.

(١) الصّحاح ٦/ ٢٣٨٣، وينظر: لسان العرب ١٤/ ٤٠١.

(٢) شرح المفصّل ١/ ٢٣.

(٣) الدرّ المصون ١/ ٥٣.

- واويّ العيْن، مثل: مَقْوُول – مَصْوُوم – مَقْوُوم، مِنْ: قالَ – صَامَ – قَامَ.

وكلاهما يلحقه الإعلال، كما لحِق فعله واسم الفاعل منه، وفي كيفيّة إعلال كلٍّ منهما مذهبان(١):

أحدُهما: للخليل وسيبويه، ولهما في يائيّ العيْن(٢) نَقْلٌ وحَذْفٌ وإبدالٌ، على النحو الآتي:

- نَقْل ضمّة الياء إلى الساكن قبلها، فتسكن الياء (عين الكلمة).

- يلتقي ساكنان: الياءُ وواوُ مفعول، فتحذَف واو مفعول؛ لأن الزائد أحقّ بالإسقاط.

- تُقلَب ضمّةُ ما قبل الياء كسرة؛ لئلّا تنقلب الياء واوًا، فيقال مَبُوع، فيلتبس ذوات الياء بذوات الواو.

- يصير وزن الكلمة (مَفِعْل) والياء أصلية.

(١) لكلٍّ مذهب عِلَله وأدلّته، ينظر: الكتاب ٤/ ٣٤٨ – المنصف ١/ ٢٨٧ – شرح التصريف ٣٩٠ – الأمالي الشجرية ١/ ٢٠٤ وما بعدها – اللُّباب في عِلل البناء والإعراب ٢/ ٣٦٠ – شرح الملوكي ٣٥١ وما بعدها – شرح المفصل ١٠/ ٦٧ – الممتع في التصريف ٢/ ٤٥٤ وما بعدها – ارتشاف الضّرب ١/ ١٥٠ – مجموعة الشافية ١/ ٢٩٥ – شرح التصريح ٢/ ٧٤٨ – حاشية الصّبّان ٤/ ٣٢٤ – حاشية الدسوقي ٣/ ٣٨٦ – شذا العرف ٢٠٦ – النحو الوافي ٤/ ٨٠٢ – ضياء السالك ٤/ ٤١٥ – ظاهرة الحذف ٦٦.

(٢) بنو تميم يُصحّحون الياء ولا يستثقلون الضّمّة فيها، فيقولون: مَبْيُوع – مَكْيُول...

أمّا واويُّ العيْن[1] فلهما فيه نَقْلٌ وحَذْفٌ، كما يلي:

- نَقْل ضمّة الواو إلى الساكن قبلها، فتسكن الواو (عين الكلمة).

- يلتقي ساكنان: الواوُ الأولى (عين الكلمة) وواوُ مفعول، فتحذَف واو مفعول؛ لأن الزائد أحقّ بالإسقاط.

- يصير وزن الكلمة (مَفُعْل) والواو أصلية.

الآخر: لأبي الحسن الأخفش، وله في يائيّ العين نَقْلٌ وحذْفٌ وإبدالان، وَفْق الخطوات الآتية:

- نقْل ضمّة الياء إلى الساكن قبلها، فتسكن الياء (عين الكلمة).

- يلتقي ساكنان: الياءُ وواوُ مفعول، فتحذَف الياءُ وإن كانت أصلًا؛ لأنها ليست لمعنًى، وتبقى واو مفعول؛ لأنها دخلت لمعنًى.

- تُقْلب الضّمّةُ كسرةً، وواوُ مفعول ياءً؛ لئلا يُقال مَبُوع، فيلتبس ذوات الياء بذوات الواو.

- يصير وزن الكلمة (مَفِيل) والياءُ زائدةٌ منقلبةٌ عن واو مفعول.

أمَّا واويُّ العين فله فيه نقْلٌ وحذْفٌ، كما يلي:

- نقْل ضمّة الواو إلى الساكن قبلها، فتسكن الواو (عين الكلمة).

(١) اتفق بنو تميم وأهل الحجاز على إعلاله؛ لأنهم استثقلوا واويْن وضمّة، ولم يذكر أحدٌ – فيما قرأتُ – المحذوف عندهم. أهو الواو الثانية (الزائدة)، على مذهب الخليل وسيبويه، أم الواو الأولى (عين الكلمة) على مذهب الأخفش؟

- يلتقي ساكنان: الواو الأولى (عين الكلمة) وواو مفعول، فتحذَف عين الكلمة وإن كانت أصلًا؛ لأنها ليست لمعنًى، وتبقى واو مفعول؛ لأنها دخلت لمعنًى.

- يصير وزن الكلمة (مَفُول) والواو زائدة.

والصّرْفيّون أمام هذين المذهبين على ثلاثة أقسام:

الأوّل: يرى صِحّة مذهب الخليل وسيبويه؛ لأنه أقلّ كُلفةً وعملًا[١].

الثاني: يرى أنّ مذهب الأخفش أقيس[٢] من جهة قاعدة حذْف الأول إذا وليه ساكن[٣].

الثالث: لم يرجّح أحد المذهبين، لكنه أورد حُجج كلّ فريق، والردّ على حُجج الآخر[٤].

وأرى أنّ:

- مذهب الخليل وسيبويه يتماشى مع التيسير؛ ولذا قيل: «... ويحسُن الاقتصار عليه»[٥].

(١) ينظر: شرح الملوكي ٣٥٢- الممتع في التصريف ٢/ ٤٥٨ – ابن عصفور والتصريف ١٢١.

(٢) المنصف ١/ ٢٨٨ – شرح الملوكي ٣٥٢.

(٣) إنما يكون هذا إذا كان الثاني من الساكنين حرفًا صحيحًا، كما في: قُلْ. نَمْ. بِعْ، وأما هنا فليس كذلك، بل هما حرفا علة [ينظر: شرح التصريح ٢/ ٧٤٩].

(٤) الأمالي الشجرية ١/ ٢٠٤ وما بعدها، ٢/ ١١.

(٥) النحو الوافي ٤/ ٨٠٣.

• تصحيح بني تميم الياءَ في يائيّ العيْن يقوِّي مذهب الخليل وسيبويه، كما يقوِّي ثبوتَ الواو في واويّ العين عندهم وعندهما.

ثالثًا: [إِفْعال – اسْتِفْعال] من الأَجْوف:

كلٌّ من هاتين الصيغتين لا تخلو أن تكون:

– واويّة العَيْن، مثل: إِقامَة، إِجارَة، استعانَة، استثارَة، من: أَقَام، أَجَار، استَعَان، استَثَار والأصلُ: أَقْوَمَ إِقْوَام – أَجْوَر إِجْوَار – استَعْونَ اسْتِعْوَان – استَثْورَ اسْتِثْوَار.

– يائيّة العَيْن، مثل: إِبانَة إِبادَة. استِفَادَة، استِخَارَة من: أَبَانَ، أَبَادَ. استَفَادَ، استَخَارَ والأصلُ: أَبْيَنَ إِبْيَان – أَبْيَدَ إِبْيَاد – استَفْيَدَ استِفْيَاد– استَخْيَرَ استِخْيَار.

وكلتاهما يلحقُها الإعلال، كما لحِقَ فِعْلَها، واسْمَ الفاعل منها، وفي كيفيّة إعلال كلٍّ منهما مذهبان[1]:

أحدُهما: للخليلِ وسيبويه، ولهما في كلّ صيغة نَقْلٌ وقَلْبٌ وحَذْفٌ وتعويضٌ، على النحو الآتي:

– نَقْلُ حركة الواو أو الياء (عيْن الكلمة) إلى الساكن قبلها.

(١) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٢٥٤ – المنصف ١/ ٢٩١ – شرح التصريف ٤٦٢ – اللُّباب في عِلل البناء والإعراب ٢/ ٣٦١ – شرح الملوكي ٣٥٥ – شرح المفصّل ١٠/ ٧٠ – الممتع في التصريف ٢/ ٤٧٩ – ارتشاف الضرب ١/ ١٥١ – مجموعة الشافية ١/ ٦٥ – شرح التصريح ٢/ ٧٤٨ – حاشية الصبان ٤/ ٣٢٢ – حاشية الدسوقي ٣/ ٣٨٧ – شذا العرف ٢٠٦ – ضياء السالك ٤/ ٤١٤ – ظاهرة الحذف ٦٦.

- تُقْلَب الواو أو الياء (عيْن الكلمة) ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها في اللفظ الآن، وتحرّكهما في الأصل[١].

- يلتقي ألفان، الأولى عيْن الكلمة، والثانية ألف المصدر، فتُحْذَف الثانية؛ لأنّ الزائد أحقّ بالإسقاط.

- يُعوَّض عن الألف المحذوفة بتاء تأنيث آخر المصدر، وحَذْف هذه التاء مقصور على السماع[٢].

- يصير وزن الكلمة (إِفْعَلَة – استِفْعَلَة).

الآخر: لأبي الحسن الأخفش والفرّاء، ولهما في كلّ صيغة كما سبق للخليل وسيبويه، غير أنّ المحذوف عندهما عينُ الكلمة؛ لأنها وإن كانت أصلًا فليست لمعنًى، أمّا ألف المصدر فتبقى؛ لأنها دخلت لمعنًى. قال الفرّاء: «... وإذا قلتَ: أَفعلت، كقيلك: أَقَمْت وأَجَرت وأَجبْت، يقال فيه كله: إقامة وإجارة وإجابة، لا يسقط منه الهاء، وإنما أُدخلت؛ لأن الحرف قد سقطت منه العيْن، كان ينبغي أن يقال: أقمته إقوامًا وإجوابًا، فلما سُكّنت الواو وبعدها ألف الإفعال فسَكنتا سقطت الأولى منهما. فجعلوا فيه الهاء كأنها تكثير للحرف...»[٣].

(١) الأمالي الشجرية ٢/ ٨ – الممتع في التصريف ٢/ ٤٨٠ – وينظر: حاشية الدسوقي ٣/ ٣٨٧ – النحو الوافي ٤/ ٧٩٤.

(٢) النحو الوافي ٤/ ٧٩٨.

(٣) معاني القرآن ٢/ ٢٥٤.

- يصير وزن الكلمة (إِفالَة – استِفَالَة).

والصّرْفيّون أمام هذين المذهبين على قسمين:

الأوّل: يرى صِحّة مذهب الخليل وسيبويه؛ إذ صَرّح قائلًا: والصحيح أنها الثانية[١].

الثاني: لم يرجّح أحد المذهبين، لكنه أورد رأي الخليل وسيبويه في موضع[٢]، وركّز على رأي الأخفش والفراء في موضع آخر[٣].

وأرى ألّا يرجّح أحد المذهبين، فيصير في المسألة قولان.

رابعًا: [أَفَاعيل][٤] إذا توالَى آخرَها ياءان:

يمثّل هذا: أَثَافِيّ[٥] – أَضَاحِيّ – أَغَانِيّ – أَمَانِيّ.

وقد قرأ أبو جعفر وشَيْبة والأعرج (أَمَانِيَ) بتخفيف[٦] الياء وصلًا، وسكونها وقفًا، بينما قرأ الباقون بتشديد الياء (أَمَانِيَّ) وصلًا ووقفًا[٧].

(١) شرح التصريح ٢/ ٧٤٨ – شذا العرف ٢٠٦ – ضياء السالك ٤/ ٤١٤.

(٢) النحو الوافي ٤/ ٧٩٨.

(٣) النحو الوافي ٣/ ٢٠٠.

(٤) ذكرها بعض أهل الاختصاص تحت (شِبْهُ فَعَالِل)، وهو ما ماثَلَه عددًا وهيئةً وإن خالفه زِنة، كـ: مَفَاعِل – فَيَاعِل – فَوَاعِل – فَعَاعِل. (مَنَابِر) (صَيَارِف) (جَوَاهِر) (سَلَالِم) [النحو الوافي ٤/ ٦٦٤، ٦٧٠، وينظر: شرح التصريح ٢/ ٥٥٥].

(٥) أَحْجارٌ يُوضَع عليها القِدْر، جَمْع أثفيّة بضمّ الهمزة وكسرها وتشديد التحتية (حاشية الصبان ١/ ١٨٧).

(٦) في قوله تعالى: ﴿لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨].

(٧) النّشْر ٢/ ٢١٧– ٢١٨ – البدور الزاهرة ١/ ٧٧، وينظر: البحر المحيط ١/ ٢٧٦.

والقراءتان تتضحان بالنظر إلى أصل الكلمة على النحو الآتي[1]:

الأمانيّ جَمْع أُمْنِيّة، وأصلها أُمْنُويَة على وزن أُفْعُولة، فَمَنْ قرأ (أَمَاني) بتخفيف الياء جَمَعه على (أَفَاعِل) ولم يعتدّ بحرف المدّ الذي في المفرد. ومن قرأ (أمانيَّ) بتشديد الياء جَمَعه على (أفاعيل) أُدغمت الواو في الياء كإدغامها في: سَيِّد – مَيِّت – جَيِّد – هَيِّن[2]، فانكسرت النون من أجل الياء.

وأهل الاختصاص أمام المحذوف هنا على ثلاثة مذاهب:

الأول: المحذوف ياء الجمع، وإليه ذهب الأخفش فقال: «هذا كما يقال في جمع مفتاح: مفاتيح ومفاتح، وهي ياء الجمع»[3]، وبه صرّح الفراء في قوله: «... ففي جمعه وجهان: التخفيف والتشديد، وإنما تشدّد؛ لأنك تريد الأفاعيل، فتكون مشددة لاجتماع الياءين جمع الفعل والياء الأصلية، وإن خفّفت حذفت ياء الجمع فخفّفت الياء الأصلية»[4].

(١) ينظر: الصّحاح ٦/ ٢٤٩٨ – مقاييس اللغة ٥/ ٢٧٦ – المحرر الوجيز ١/ ٣٦٤ – إملاء ما منّ به الرحمن ١/ ١٧٠ – الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٥-٦ – لسان العرب ١٥/ ٢٩٤ – البحر المحيط ١/ ٢٧٦ – الدر المصون ١/ ٢٦٩.

(٢) قال ابن الأنباري: «لمّا اجتمعت الواو والياء والسابقُ منهما ساكنٌ قلبوا الواو ياء، وجعلوهما ياءً مشدّدة، وإنّما وجَب قلْبُ الواو إلى الياء دون قَلْبِ الياء إلى الواو؛ لأنّ الياء أخفُّ من الواو» (الإنصاف ١/ ١٣).

(٣) ينظر: المنصف ٢/ ١٨٦ – الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٥ – الدر المصون ١/ ٢٦٩.

(٤) معاني القرآن ١/ ٤٩.

الثاني: لم يُشِر إلى محذوف مُعيّن، إنما قال: «أن تُحذَف إحدى الياءين جوازًا، للتخفيف»[١]. وهذا يعني أنّ للمختصّ حرّية اختيار المحذوف، إمّا ياء الجمع أو الياء الأصلية الموازنة للام الكلمة.

الثالث: لم يُشِر إلى محذوف أصلًا، وإنما قال: «كل ما جاء من هذا النّحو واحدُه مشدّد فَلَك في الجمع التشديد والتخفيف»[٢].

وأرى أنّ المحذوف ياء الجمع لأمرين:

- لزيادتها، والأصل أولى بالبقاء من الزائد.
- إذا حُذِفت الياء الأخرى (لام الكلمة) جيء بتنوين العِوَض، فقيل: أمانٍ – أثافٍ – أضاحٍ – أغانٍ؛ لأنها – حينئذ – صيغة منتهى الجموع الناقص، مثل: غَواشٍ – جَوارٍ.

خامسًا: الاسم إذا توالى فيه ياءان بعد ياء التصغير:

تنتظم أمثلته في أربع مجموعات:

أ) سَمَاءٌ – صَفَاءٌ – عَطَاءٌ – دُعاءٌ – سِقَاءٌ

ب) إِدَاوةٌ[٣] – غِشَاوِة – عِلَاوةٌ

(١) النحو الوافي ٤/ ٦٧٠، وينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٥ – الدر المصون ١/ ٢٦٩.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٥ – البحر المحيط ١/ ٢٧٦ – الدر المصون ١/ ٢٦٩.

(٣) الإداوة بالكسر: إناء صَغير من جِلْدٍ يُتّخَذ للماء، كالسَّطيحة ونحوها، وقيل: الإداوة للماء وجمعها أَداوَى (لسان العرب ١٤/ ٢٤-٢٥).

ج) غاوِيةٌ – حاوِيةٌ – هاوِيةٌ

د) مُعاوِيةُ – أحْوَى[1] – أَرْوَى

عند تصغير ما سبق يجتمع في الاسم ثلاث ياءات أولاها ياء التصغير.

ففي أمثلة المجموعة الأولى يكون التصغير على النحو الآتي:

- يُضَمُّ أوّله، ويُفتَح ثانية، وتُزادُ ياء التصغير ساكنةً بعد الثاني.
- تُقلبُ ألف المدّ ياء مكسورة؛ لأنّ ياء التصغير لا يكون ما بعدها إلا مكسورًا، ثم تُدغَم فيها ياءُ التصغير.
- تعود الهمزة المتطرّفة إلى أصلها الواو، ثم تُقلبُ ياءً لكسْر ما قبلها.
- تُزادُ تاء التأنيث للمؤنث.

تصير الكلمات بعد التصغير: سُمَيِّيَةٌ – صُفَيِّيَةٌ – عُطَيِّيٌ – دُعَيِّيٌ – سُقَيِّيٌ.

وتُصغّر أمثلة المجموعة الثانية كما سبق، غير أنّ الواو تُقلب ياءً مباشرةً.

(١) أَحْوى: أَفْعَلُ، من الحُوّة، وهي سُمْرة الشّفة، يقال: رجُلٌ أحوى، وامرأةٌ حوّاء، وجمعها حُوٌّ. (ينظر: شرح المفصل ٥/ ١٢٦، و الدر المصون ٦/ ٥١٠.

تصير الكلمات بعد التصغير: أُدَيِّيَةٌ – غُشَيِّيَةٌ – عُلَيِّيَةٌ.

أمّا أمثلة المجموعة الثالثة فيلزم في كلّ منها عند التصغير أمران:

- ضَمُّ أوّله وقَلْب ألِفه واوًا متحرّكة.

- زيادة ياء التصغير ثالثة قبل الواو التي هي عين الكلمة، ثمّ إدغامهما، كإدغامهما في جيِّد وسَيِّد.

تصير الكلمات بعد التصغير: غُوَيِّيَةٌ – حُوَيِّيَةٌ – هُوَيِّيَةٌ.

وفي أمثلة المجموعة الرابعة تُحذَف ألف (معاوية) لأنّ فيه زيادتين: الميم واللام، ولمَّا كانت الميم مزيدة لمعنًى أُبْقِيَتْ، ثمّ تُطَبّق الضوابط السابقة، فتصير الكلمات بعد التصغير: مُعَيِّيَةُ – أُحَيِّيُ – أُرَيِّيَةُ[1].

اجتمع في الأمثلة السابقة كافّة بعد تصغيرها ثلاث ياءات، ولابدّ من حَذْف إحداها؛ لثِقل الجمع بينها، وليجري اللفظ على وجوه العربية.

أمّا ياء التصغير فيمتنع حذْفها؛ لأنها جاءت لمعنى، وأمّا الياءان بعدها فقد اختلف أهل الاختصاص في أيّتهما المحذوفة على ثلاثة أقوال:

(١) كلمات هذه المجموعة غير منصرفة بعد التصغير كما كانت قبله. (ينظر: شرح المفصّل ٥/ ١٢٦ – مجموعة الشافية ١/ ٨٦، ٢/ ٥٨).

الأول: الياء المحذوفة هي الأخيرة (لام الكلمة) لتطرّفها وكثرة تطرّق التغيّر إلى اللام، قال سيبويه: «واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف، ويصير الحرف على مثال فُعَيْلٍ، ويجري على وجوه العربية»[(١)].

الثاني: الياء المحذوفة هي التي قبل الأخيرة؛ إذ قيل: «إذا وَلي ياءَ التصغير ياءان وجب حذف أولاهما»[(٢)].

الثالث: التخيير بين الياءين الأخيرتين[(٣)].

وأرى أنّ الياء المحذوفة هي الأخيرةَ؛ لأن إدغام ياء التصغير فيما تلاها (زائدًا – أصليًّا) تمَّ قبل الياء الثالثة، فصارا بالإدغام كأنّهما حرف واحد، ومن ثَمّ تُنقل حركتُها إلى الياء المشدّدة للدلالة على المحذوف.

بناءً على ما سبق تكون الصورة النهائية لتصغير الألفاظ المذكورة كما يلي:

أ) سُمَيَّةٌ – صُفَيَّةٌ – عُطَيٌّ – دُعَيٌّ – سُقَيٌّ.

ب) أُدَيَّةٌ – غُشَيَّةٌ – عُلَيَّةٌ.

(١) الكتاب ٣/ ٤٧١، وينظر: المقتضب ٢/ ٢٤٤ – شرح المفصّل ٥/ ١٢٥ – شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٣١ – مجموعة الشافية ٢/ ٥٧ – حاشية الخضري ٢/ ١٦٨ – شذا العرف ١٥٥.

(٢) النحو الوافي ٤/ ٦٩٣، ٧٠٨.

(٣) ينظر: شرح التصريح ٢/ ٥٨٠ – حاشية الصبّان ٤/ ١٧١ – ضياء السالك ٤/ ٢٤٤.

ج) غُوَيَّةٌ – حُوَيَّةٌ – هُوَيَّةٌ.

د) مُعَيَّةٌ – أُحَيُّ – أُرَيَّةٌ[1].

سادسًا: (إِبْراهيمُ) ونظائره إذا صُغِّر لغير ترخيم[2].

يمثّل هذا: إِبْراهيم – إِسْماعيل – إِسْرائيل – إِسْرافيل

أمّا تصغير الأمثلة السابقة للترخيم[3] فَمتَّفقٌ عليه[4]، قال أبو حيان: «وإبراهيم وإسماعيل تقول فيهما: بُرَيْه وسُمَيْع اتّفاقًا»[5].

---

(١) يجوز أن يقال في كلمات هذه المجموعة: مُعَيْوِيَةُ – أُحَيْوِيُ – أُرَيْوِيَةُ، من غير قلب ولا حذف شيء؛ لأنه لم تجتمع ثلاث ياءات، وهذا عند من قال أُسَيْوِد. (ينظر: المقتضب ٢/ ٢٨٣ – شرح المفصل ٥/ ١٢٥ – ارتشاف الضرب ١/ ١٧٣ – مجموعة الشافية ١/ ٨٦، ٢/ ٥٨).

تنبيه: أُسَيْود تصغير أَسْوَد، وإنْ شئت أُسَيِّد، أي قد قارب السَّوَاد. الصحاح ٢/ ٤٩١ – لسان العرب ٣/ ٢٢٤.

(٢) يُسمَّى التّصغير الأصلي، وهو: تغيير يطْرأ على بِنْية الاسم وهَيْئته وَفق شروط وأبنية معيّنة (صِيغ التّصغير) بطريقة خاصة تؤدّي إلى هذا التّغيير.

(٣) تصغير الترخيم هو: تصغير الاسم الصالح للتصغير الأصلي بعد تجريده ممّا فيه من أحْرُف الزيادة الصالحة للبقاء، وسُمّي بذلك لما فيه من ضَعْف بسبب الحذف، من الرّخم بمعنى الضعف واللين. (ينظر: ضياء السالك ٤/ ٢٤٣).

(٤) ينظر: ارتشاف الضّرب ١/ ١٩١ – شرح التصريح ٢/ ٥٧٩ – شذا العرف ١٥٧.

تنبيه: عَدّ بعض أهل الاختصاص [بُرَيْه – سُمَيْع] شاذًّا؛ لأنّ فيه حذْف أصلَيْن وزائديْن. (ينظر: حاشية الصّبّان ٤/ ١٧٠ – حاشية الخضري ٢/ ١٦٨ – ضياء السالك ٤/ ٢٤٣).

(٥) ارتشاف الضرب ١/ ١٩١.

وإذا صُغّرت الأسماء المذكورة لغير ترخيم ففيها مذهبان[١]:

أحدهما: للمبّرد، والمحذوف عنده اللام؛ إذ اللفظ خمسة أصول، كـ: سَفَرْجَل - فَرَزْدَق، فتصغير ما سبق: أُبَيْرِهٌ - أُسَيْمِعٌ - أُسَيْرِئٌ - أُسَيْرِفٌ، كتصغيرهما: سُفَيْرج، فُرَيْزِد.

قال الجوهري: «وتصغير إبراهيم أُبَيْرِهٌ؛ وذلك لأنّ الألف من الأصل؛ لأنّ بعدها أربعة أحرف أصول، والهمزة لا تلحق بنات الأربعة زائدة في أولها، وذلك يوجب حذْف آخره كما يحذف من سَفَرْجَل، فيقال: سُفَيْرِجٌ، وكذلك القول في إسماعيل وإسرافيل، وهذا قول المبرّد»[٢].

الآخر: لسيبويه، والمحذوف عنده الهمزة؛ لأنها زائدة، فتصغير ما سبق: بُرَيْهِيمٌ - سُمَيْعِيلٌ - سُرَيْئِيلٌ - سُرَيْفِيلٌ. قال سيبويه: «وإِنْ حَقّرت[٣] إبراهيم وإسماعيل قلت: بُرَيْهِيمُ وسُمَيْعِيل، تحذف الألف، فإذا حذفتها صار ما بقي يجيء على مثال فُعَيْعِيلٍ»[٤].

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٦٣ - شرح التصريح ٢/ ٥٧٩ - حاشية الصّبّان ٤/ ١٧٠ - حاشية الخضري ٢/ ١٦٨ - النحو الوافي ٤/ ٧١٢.

(٢) الصحاح ٥/ ١٨٧١ - ١٨٧٢. وينظر: لسان العرب ١٢/ ٤٨.

(٣) ورد هذا اللفظ كثيرًا عند سيبويه، رُغم أنه سَمّى بابه بابَ التّصغير، وقال في أوله: «اعلم أنّ التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: فُعَيْلٍ، وفُعَيْعِلٍ، وفُعَيْعِيلٍ». (الكتاب ٣/ ٤١٥).

(٤) الكتاب ٣/ ٤٤٦.

وأقول:

أولًا: احتساب المبرد الألفاظ المذكورة من بنات الخمسة كسَفَرْجَل يُجيز التعويض عن المحذوف (اللام) بياء قبل الآخر، فيقال: أُبَيْرِيهٌ – أُسَيْمِيعٌ – أُسَيْرِيئٌ – أُسَيْرِيفٌ، وفي الكتاب: «زعم الخليل أنه يقول في سَفَرْجَل: سُفَيْرِجٌ حتى يصير على مثال فُعَيْعِلٍ، وإِنْ شئت قلت: سُفَيْرِيجٌ»[1].

ثانيًا: لا أرى ترجيح أحد المذهبين، فالقياس يقتضي ما قاله المبرّد، والمسموع من العرب يقتضي ما قاله سيبويه.

(١) الكتاب ٣/ ٤٤٨.

المبحث الثاني: المحذوف المختلف في إثباته أو حذفه

في هذا المبحث خمسة مواضع تناولها البحث على النحو الآتي:

أولًا: آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثُرت حروفهما:

أمّا المقصور فيمثّله: قَهْقَرَى[١] – خَوْزَلَى[٢] – قَبَعْثَرَى[٣] – جُمادَى

وأمّا الممدود فيمثّله: قاصِعَاء – نافِقَاء – حاثِيَاء[٤].

وفي آخر كلٍّ منهما عند تثنيته مذهبان[٥]:

(١) القَهْقَرى: الرجوع إلى خَلْف... والقَهْقَرى مصدر قَهْقَر إذا رجع على عقبيه. (ينظر: الصحاح ٢/ ٨٠١ – مقاييس اللغة ٥/ ٣٥).

(٢) الخَوْزَلى والخَيْزَلى مِشيةٌ فيها تثاقُل وتراجُع. (لسان العرب ١١/ ٢٠٣ – القاموس المحيط ٣/ ٣٦٧).

(٣) القَبَعْثَرُ: العظيمُ الخَلْق، قال المبرد: القَبَعْثَرَى: العظيمُ الشديدُ، والألف ليست للتأنيث، وإنما زيدت لتُلحِق بناتِ الخمسةِ ببنات الستّة؛ لأنك تقول: قَبَعْثَراةٌ، فلو كانت الألف للتأنيث لما لحقهُ تأنيثٌ آخر. (الصحاح ٢/ ٧٨٥، وينظر: مقاييس اللغة ٥/ ١١٩). وقال ابن جني: زيدت الألف لضَرْب من التوسع، (المنصف ١/ ٥١ – سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٩٤).

(٤) القاصِعَاءُ والنافِقاءُ والحاثِياءُ: جُحْرٌ من جِحَرَة اليرابيع، الذي تَقْصَعُ فيه، أي تدخُلُ، والجمع: قَواصِع – نَوافِق – حَواثٍ. ينظر: الصحاح ٣/ ١٢٦٦ – لسان العرب ٨/ ٢٧٥ – ١٤/ ١٦٤ – القاموس المحيط ٣/ ٦٩ – معجم القرآن ٢/ ١٨٩).

(٥) ينظر: الإنصاف، مسألة ١١٠ – ٢/ ٧٥٤ – شرح المفصل ٤/ ١٤٩، ١٥١ – ابن عصفور والتصريف ٩٩.

أحدهما: جَواز حذْفه أو إثباته، وإليه ذهب الكوفيّون، وتتضح علّتهم بما جاء في لسان العرب: «إذا ثَنّيت القَهْقَرى والخَوْزَلى ثنّيته بإسقاط الياء، فقلت القَهْقَران والخَوْزلان؛ استثقالًا للياء مع ألف التثنية وياء التثنية»[(١)].

الآخر: وُجوب إثباته، وإليه ذهب البصريّون، وتتضح علّتهم بما قاله ابن يعيش: «ومِن شَرْط المثنّى أن تَسْلَم صيغة واحده في التثنية، ولا تُغيّر عمّا كانت عليه في حال الإفراد؛ وذلك مِن قِبَل أنّ لفظ الاسم المثنّى دالٌّ على المحذوف، فلو غُيِّر بزيادة فيه أو نَقْص منه لم يبق دالًّا على ما حُذف، وشيء آخر أنّ المثنّى في معنى العطف، فكما أنّك في حال العطف لا تغيّر المعطوف عليه كذلك في التثنية التي هي في معناه، ولا فرق في ذلك بين المذكّر والمؤنث»[(٢)].

وأقول: وَرَد في المعاجم اللغوية[(٣)] ما يُساند كلا المذهبين، إلّا أنّ قول البصريين يقوّيه مراعاة الأصل في التثنية، كما ورد في نصّ ابن يعيش. أمّا قول الكوفيين فيعضّده الاستعمال اللغويّ[(٤)]، ومن ثَمّ لا

(١) لسان العرب ٥/ ١٢١.

(٢) شرح المفصل ٤/ ١٤٣.

(٣) ينظر: لسان العرب ٣/ ١٢٩ – القاموس المحيط ٢/ ١٢٣.

(٤) ينظر: تعقيب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على شواهد هذه المسألة ص ٧٥٦- ٧٥٧ في الإنصاف.

يُوصَف بالشّذوذ[1].

ثانيًا: لفظ (بَنَات):

واحدتُه بِنْتٌ، ولامُ بِنْت واوٌ، والتّاءُ بَدَلٌ منها[2]، وليست التاء بعلامة تأنيث؛ لسكون ما قبلها[3].

وللعرب في هذه التاء عند جَمْع «بِنْت» مذهبان:

أحدهما: إثباتها وإجراؤها مجرى التاء الأصلية، وعدم ردّ المحذوف (الواو)، ومن ثَمّ يكون جمعها «بَنَات» جَمْع تكسير[4].

الآخر: حَذْفها وعدم ردّ المحذوف (الواو) وزيادة تاء الجمع، ومن ثَمّ يكون جمعها «بَنَات» جَمْعَ مؤنث سالم، يقول سيبويه: «واعلم أنّك إذا حذفت فلا بدّ لك من أن تردّ؛ لأنه عِوَض، وإنما هي معاقبة... وأما بِنْتٌ فإنّك تقول: بَنَويّ من قِبل أنّ هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبُت في

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٦٠ - شرح التصريح ٢/ ٥٠٧ - حاشية الصبان ٤/ ١١١، ١١٤ - حاشية الخضري ٢/ ١٥١ - شذا العرف ١٢٦.

(٢) شرح التصريف ٤١٠- شرح المفصل ٥/ ١٢١ - لسان العرب ١٤/ ٨٩ - القاموس المحيط ٤/ ٣١٧.

(٣) سر صناعة الإعراب ١/ ١٤٩ - شرح الملوكي ٤٠١ - لسان العرب ١٤/ ٨٩.

(٤) لأنّ المفرد «بِنْت» لم يَسْلم من تغيير ضَبْط حروفه عند جمعه «بَنَات». (ينظر: الصّحاح ٦/ ٢٢٨٧ - لسان العرب ١٤/ ٩١ - النحو الوافي ٤/ ٦١٣).

الإضافة كما لا تثبُت في الجمع بالتاء؛ وذلك لأنهم شبّهوها بهاء التأنيث... فإنّما ألزموا هذه الردّ في الإضافة لقوّتها على الردّ...»[(١)].

يُفهم من كلام سيبويه أنّ حذْف العِوَض يقتضي ردّ المعوَّض عنه، لكنه استثنى لفظ «بِنْت» فطبّق القاعدة عليه عند النّسَب، ولم يطبّقها عند الجمع بالتّاء، وعلّل ذلك بقوّة النّسب على الردّ.

ولأجل ما سبق [اختلَف النّحاة في كلمة «بنات» أهي جمع تكسير (لتغيّر صيغة مفردها عند الجمع، ولورودها منصوبة بالفتحة في عدد من النصوص المسموعة عن العرب، كما يُنصب جمع التكسير) أم هي جمع مؤنث سالم؛ لكثرة النصوص الوافرة المتمالئة على نصبها بالكسرة، كجمع المؤنث السالم؟][(٢)].

ويترجّح لديّ أنّ «بَنَات» جمع مؤنث سالم؛ لسببين:

أحدهما: مجيئها في القرآن الكريم - أعلى النصوص اللغوية فصاحة - منصوبة بالكسرة، جمع مؤنث سالمًا، في جميع القراءات المتواترة وغير المتواترة.

(١) الكتاب ٣/ ٣٦٢، ٣٦٣، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٦٨، ٦٩ - ارتشاف الضرب ١/ ٢٨٨.

(٢) النحو الوافي ٤/ ٦١٣ - وينظر أيضًا: ١/ ١٦٤.

الآخر: نُدْرة النصوص التي عُومل فيها لفظ «بَنَات» معاملة جمع التكسير، فجاز معه تذكير الفعل وتأنيثه[١].

ثالثًا: المبدوء بألِف وصْل إذا صُغِّر:

تنتظم أمثلته في أربع مجموعات:

أ) اسْمٌ – ابْنٌ – اسْتٌ[٢] – اثنان...

ب) انطِلاقٌ – انكِسارٌ – افتِقارٌ – اجتِماعٌ – اضطِرابٌ – ازدِهارٌ – احمِرارٌ...

ج) استِخراجٌ – استضرابٌ[٣] – استِعانةٌ...

د) اطمِئْنانٌ – احرِنْجامٌ[٤] – اقعِنْساسٌ[٥] – اغدِيدانٌ[٦].

(١) ينظر: شرح التصريح ١/ ٤١١ – حاشية الصبان ٢/ ٥٤ – ضياء السالك ٢/ ٢٤.

(٢) الاسْتُ: العَجُزُ، وقد يُراد به حَلْقة الدُّبُر، وأصلها سَتَهٌ على فَعَلٍ بالتحريك، يدلّ على ذلك أنّ جمعه أَسْتَاهٌ. (الصّحاح ٦/ ٢٢٣٣ – لسان العرب ١٣/ ٤٩٥).

(٣) استضْربَ العَسَلُ: صار ضَرَبًا. وهذا كقولهم: استَنْوَقَ الجَمَلُ، واستَتْيَسَ العنْزُ، بمعنى التحوّل من حال إلى حال. (الصّحاح ١/ ١٦٩ – لسان العرب ١/ ٥٤٧).

(٤) احرَنْجَمَ القومُ: ا زدحموا (الصحاح ٥/ ١٨٩٨) – احرَنْجَمَ القومُ: اجتمع بعضهم إلى بعض (لسان العرب ١٢/ ١٣٠).

(٥) اقْعَنْسَسَ: تأخّر ورجَع إلى خَلْفٍ. (الصّحاح ٣/ ٩٦٤ – لسان العرب ٦/ ١٧٧).

(٦) اغْدَوْدَنَ الشَّعْر، إذا طال وتمّ... واغْدَوْدَنَ النّبْتُ إذا اخضَرّ حتى يَضرِب إلى السّوَاد من شدّة رِيِّه. (الصّحاح ٦/ ٢١٧٣ – لسان العرب ١٣/ ٣١١).

إذا صُغِّر أحد الأمثلة السابقة أو نظائرها فلا تخلو أَلِف الوصل من أحد حُكمين[1]:

أحدهما: وجوب حذْفها، وإليه ذهب سيبويه والجمهور، ويتحقّق ذلك في ضَوء ما يلي، مع مراعاة الضوابط المناسبة لكل مثال:

- تُحذَف ألف الوصل، لسببين[2]:
- تحرُّك ما بعدها؛ لأنها إنّما دخلت لسكونه.
- أنّها زائدة.
- يُضَمُّ أوّله، ويُفتَح ثانيه، وتُزاد ياء التصغير ساكنةً بعد الثاني.
- يُرَدُّ المحذوف؛ لأنّ التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها.
- الحرْف المقلوب يُرَدُّ إلى أصله؛ لزوال علّة القلب.
- تُحذف سين الاستفعال.
- يُحذف أوّل الزائديْن الباقيين في أمثلة المجموعة الرابعة.
- يُقلَب حرف اللّين (الألف قبل الآخر) ياءً ليناسب المكسور قبله، ويستثنى لفظ (اثنان) لأنّ الألف والنون زائدتان للتثنية.
- تُصغّر أمثلة المجموعة الأولى على مثال فُعَيْل.
- تُصغّر أمثلة المجموعات الأخرى على مثال فُعَيْعِيل.

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٣٣، ٤٤٧ – اللّباب في عِلل البناء والإعراب ٢/ ١٦٩ – ارتشاف الضّرب ١/ ١٧٥ – همع الهوامع ٦/ ١٣٨.

(٢) المقتضب ٢/ ٢٦٨.

بناءً على ما سبق تكون الصورة النهائية لتصغير الألفاظ المذكورة كما يلي:

أ) سُمَيٌّ – بُنَيٌّ – سُتَيْهٌ – ثُنَيَّانِ

ب) نُطَيْلِيقٌ – نُكَيْسِيرٌ – فُتَيْقِيرٌ – جُتَيْمِيعٌ – ضُتَيْرِيبٌ – زُتَيْهِيرٌ – حُمَيْرِيرٌ

ج) تُخَيْرِيجٌ – تُضَيْرِيبٌ – تُعَيْوِينٌ

د) طُمَيْئِينٌ – حُرَيْجِيمٌ – قُعَيْسِيسٌ - غُدَيْدِينٌ

الآخر: إثبات ألف الوصل؛ لأنها فضَلَت ما تلاها من زوائد بالتقدُّم، وإليه ذهب ثَعْلَب.

وبناءً عليه يُحذف الزائد الثاني في أمثلة المجموعة الثانية، فتصير بعد التصغير كما يلي:

أُطَيْلِيقٌ – أُكَيْسِيرٌ – أُفَيْقِيرٌ – أُجَيْمِيعٌ – أُضَيْرِيبٌ – أُزَيْهِيرٌ – أُحَيْمِيرٌ

كما يُحذف الزائد الثاني والثالث في أمثلة المجموعة الثالثة، فتصير بعد التصغير كما يلي:

أُخَيْرِيجٌ – أُضَيْرِيبٌ – أُعَيْوِينٌ

لكنّ هذا المذهب لا يمكن تطبيقه على أمثلة المجموعة الأولى؛ لأنّ ألف الوصل عِوَضٌ عن لام الكلمة، والتصغير يردّ المحذوف، ولا يُجمع بين العِوَض والمعوَّض عنه.

كما لا يُطبّق على أمثلة المجموعة الرابعة؛ لأنّ هذا يقتضي حذْف حرف أصليّ وإبقاء الزائد (ألف الوصل).

وأرى الأخذ بمذهب سيبويه والجمهور لاستيعابه الأمثلة المذكورة ونظائرها.

رابعًا: (فُعَيْل – فَعِيل) صحيح اللّام[1] إذا نُسِب إليه:

يمثّله: قُرَيْش[2] – هُذَيْل[3] – سُلَيْم[4] – ثَقِيف[5].

(١) فُعَيْل وفَعِيل معتلٌّ اللّام تُحذَف ياؤه الزائدة وتُقلَب الثانية (لام الكلمة) واوًا مكسورة قبل زيادة ياء النَّسب، قال سيبويه: «وذلك قولك في عَدِيٍّ: عَدَوِيٌّ، وفي غَنِيٍّ: غَنَوِيٌّ، وفي قُصَيٍّ: قُصَوِيٌّ، وفي أُمَيَّةَ: أُمَوِيٌّ. وذلك أنّهم كَرهوا أن تَوَالى في الاسم أربعُ ياءات، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سُلَيْم وثَقِيف؛ حيث استثقلوا هذه الياءات، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة؛ لأنّك إذا حذفت الزائدة فإنما تبقى التي تصير ألفًا، كأنه أضاف إلى فَعَلٍ أو فُعَلٍ». (الكتاب ٣/ ٣٤٤، وينظر: المقتضب ٣/ ١٤٠ – حاشية الخضري ٢/ ١٧٢ – النحو الوافي ٤/ ٧٣٠، ٧٣١).

تنبيه: نُقِل عن يونس إثبات الياء فيما ذكر سيبويه من أمثلة، وهو مردود للعلة الواردة في الكلام السابق.

(٢) هي قبيلة. أبوهم النَّضْر بن كِنانة بن خُزيمة بن مُدرِكةَ بن إلياس بن مُضَر، فكلّ مَن كان من أولاد النّضر فهو قُرَشِيٌّ، دون ولد كنانة ومن فوقه، وربما قالوا قُرَيْشِيٌّ. وهو القياس. (الصّحاح ٣/ ١٠١٦ – لسان العرب ٦/ ٣٣٥).

(٣) حَيٌّ من مُضَر، وهو هُذَيْلُ بن مُدرِكة بن إلياس بن مُضَر. (الصّحاح ٥/ ١٨٤٩).

(٤) قبيلة من قَيْس عَيْلَان، وهو سُلَيم بن منصور بن عِكرِمة بن خَصَفَةَ بن قيْس عَيْلَان. (الصّحاح ٥/ ١٩٥٠ – لسان العرب ١٢/ ٢٩٩).

(٥) أبو قبيلة من هَوازن، واسمه قَسِيٌّ، والنّسب إليه ثَقَفِيٌّ. (الصّحاح ٤/ ١٣٣٤ – لسان العرب ٩/ ٢٠).

إذا نُسِب إلى أحد الأمثلة السابقة أوْ نظائرها فلا تخلو ياؤه من أحد حُكمين:

أحدهما: وجوب إثباتها، وإليه ذهب سيبويه، وعَدّه قياسًا، قال: «قال الخليل: كلُّ شيء من ذلك عدَلتْه العربُ تركتَه على ما عدَلتْه عليه، وما جاء تامًّا لم تُحدِث العربُ فيه شيئًا فهو على القياس. فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هُذَيْل: هُذَلِيٌّ، وفي فُقَيْمِ كِنانةَ: فُقَمِيٌّ، وفي مُلَيْحِ خُزاعةَ: مُلَحِيٌّ، وفي ثَقِيفٍ: ثَقَفِيٌّ...»[1].

الآخر: جواز حذفها، وإليه ذهب المبرّد، وعَدّه خارجًا عن الشّذوذ؛ لأنّه كثير في لغة أهل الحجاز، قال: «واعلم أنَّ الاسم إذا كانت فيه ياءٌ قبل آخره، وكانت الياء ساكنة، فحذْفها جائز؛ لأنها حرف ميّت، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذفوا الياء الساكنة لذلك. وسيبويه وأصحابه يقولون: إثباتها هو الوجه. وذلك قولك في النسب إلى سُلَيْمٍ: سُلَمِيٌّ، وإلى ثَقِيفٍ: ثَقَفِيٌّ، وإلى قُرَيْشٍ: قُرَشِيٌّ»[2].

وأُعقِّب على ما سبق بأمرين:

(١) الكتاب ٣/ ٣٣٥.

(٢) المقتضب ٣/ ١٣٣.

الأول: صَرّح كثير من أهل الاختصاص بأنّ ما ذهب إليه المبرّد شاذ[1]، وهذا مردود باستعمال العرب.

الثاني: لا أرى ترجيح أحد المذهبين، فالقياس يقتضي ما قاله سيبويه، وقولُ المبرّد يعضّده الاستعمال اللغويّ، ومن ثَمّ لا يوصف بالشذوذ؛ لأنه كثير على ألسنة العرب.

قال ابن منظور: «وهُذيْلٌ: قبيلة النّسبة إليها هُذَيْليٌّ وهُذَلِيٌّ، قياسيٌّ ونادرٌ، والنادر فيه أكثر على ألسنتهم»[2].

خامسًا: (فَعُولَة) إذا نُسب إليها:

العيْن في هذه الصّيغة لا تخلو أن تكون:

- صحيحة غير مضَعَّفَة، مثل: شَنُوءَة[3] – سَبُوحَة[4].
- صحيحة مضَعَّفَة، مثل: مَلُولة.

(١) ينظر: شرح المفصّل ٦/ ١١ – ارتشاف الضّرب ١/ ٢٨٤ – شرح التصريح ٢/ ٥٩٧ – ضياء السالك ٤/ ٢٦٥ – شذ العرف ١٦٤.

(٢) لسان العرب ١١/ ٦٩٤.

(٣) «الشَّنُوءَةُ على فَعُولَة: التَّقَزُّزُ وهو التباعُد من الأدناس. تقول: رجُلٌ فيه شَنُوءَةٌ، ومنه أَزْدُ شَنُوءَةَ، وهم حيٌّ من اليمن يُنْسَبُ إليهم شَنَئِيٌّ. قال ابن السّكّيت: ربّما قالوا: أَزْدُ شَنُوَّةً بالتّشديد غير مهموز، ويُنْسَبُ إليها شَنَوِيٌّ». (الصّحاح ١/ ١٥٨ – لسان العرب ١/ ١٠٢).

(٤) سَبُوحَةُ، (بضمّ السّين في الصّحاح ١/ ٣٧٢، وفتحها في لسان العرب ٢/ ٤٧٤) البلد الحرام، ويُقال: وادٍ بعرفاتٍ.

- معتلّة، مثل: قَوُولة – صَوُولة.

ولا يجوز حذْف الواو في الصورتين الأخيرتين، لاعتلال العين في (قَوُولة) ولتضعيفها في (مَلُولة)؛ لئلا يلتقي مِثْلان غيرُ مُدغَمين، فيثقُل اللفظ(١).

أمّا (شَنُوءَةُ – سَبُوحَةُ) ففي واو كلٍّ منهما عند النسب ثلاثة مذاهب(٢):

الأوّل: وجوب حذْف الواو والضّمّة معًا، واجتلاب فتحة مكان الضّمّة، وإليه ذهب سيبويه؛ لأنهم «أَجْرَوْا فَعُولَةَ مَجْرى فَعِيلَة لمشابهتها إيّاها من عِدّة أوجه... فكما قالوا حَنَفِيٌّ قياسًا قالوا شَنَئِيٌّ قياسًا»(٣).

الثاني: وجوب بقاء الواو والضّمة معًا، فيُقال: شَنُوئِيٌّ، وإليه ذهب المبّرد(٤). وإليه مال صاحب النحو الوافي؛ لأنه «لم يرد عن العرب سوى

(١) ينظر: شرح التصريح ٢/ ٥٩٧ – شذا العرف ١٦٤ – ضياء السالك ٤/ ٢٦٤.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٣ وما بعدها – مجموعة الشافية ١/ ١٠٤ – ارتشاف الضرب ١/ ٢٨٣ – شرح التصريح ٢/ ٥٩٧ – شذا العرف ١٦٤.

(٣) لسان العرب ١/ ١٠٢. وينظر: الكتاب ٣/ ٣٣٩ – شرح المفصّل ٥/ ١٤٦ – حاشية الصّبان ٤/ ١٨٦.

(٤) أجمعت الكتب التي بين يديّ على نسبة هذا الرأي للمبرّد، لكني راجعت باب النّسب عنده فلم أجده.

شَنَئِيّ في النّسب إلى شَنُوءَة، فهي كلمة واحدة حكمها الشذوذ، وهذا الرأي هو الأعلى، والأجدر بالاقتصار عليه»[1].

الثالث: وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة، فيُقال: شَنُئِيٌّ، وإليه ذهب ابن الطراوة.

وأرى الأخْذ بالمذهبيْن الأوّل والثاني؛ لأنّ القياس يقتضي ما قاله المبرّد، والمسموع من العرب يقتضي ما قاله سيبويه، قال ابن يعيش: «وقول أبي العباس متين من جهة القياس، وقول سيبويه أشدّ من جهة السماع»[2].

(١) النحو الوافي ٤/ ٧٣٢.

(٢) شرح المفصّل ٥/ ١٤٧.

المبحث الثالث: المحذوف المختَلَف في عِلَّة حذفه

في هذا المبحث موضعان:

أولًا: حَذْف تاء التأنيث من صيغة فَاعِل.

تنتظم أمثلة هذه الصيغة في مجموعتين:

أ) حائِض – طامِث[1] – حامِل – مُرْضِع – طالِق

ب) عاشِق – عانِس[2] – عاقِر[3] – ضامِر[4] – لابِن – تامِر[5].

ولا تخلو تاء التأنيث في أمثلة المجموعة الأولى من أحد حُكْمين:

(١) طَمَثَت المرأةُ تطمُثُ بالضمّ: حاضت، وطمِثَت بالكسر لغة، فهي طامث. (الصّحاح ١/ ٢٨٦ – مقاييس اللغة ٣/ ٤٢٣).

(٢) عَنَسَت الجارية تَعْنُس بالضم عُنُوسًا وعِناسًا، فهي عانِسٌ، وذلك إذا طال مكثُها في منزل أهلها بعد إدراكها حتى خرجت من عِداد الأبكار... ويقال للرجل أيضًا: عانِسٌ... والجمع عُنْسٌ وعُنَّسٌ. (الصحاح ٣/ ٩٥٣، ٩٥٤ – مقاييس اللغة ٤/ ١٥٦).

(٣) العاقِرُ: المرأة التي لا تَحْبَلُ، ورجلٌ عاقِرٌ أيضًا: لا يُولَد له، بَيِّن العُقْر بالضمّ. (الصحاح ٢/ ٧٥٥ – وينظر: المحرّر الوجيز ٣/ ١٠٦ – الجامع لأحكام القرآن ٤/ ٧٩ – الدرّ المصون ٢/ ٨٧).

(٤) الضّامر المهزول والعميق البعيد سُفْلًا، قال ابن عطية: كلّ ما اتصف بذلك من جمل أو ناقة وغير ذلك. (المحرّر الوجيز ١٠/ ٢٦٤ – الدرّ المصون ٥/ ١٤٤).

(٥) يقال: رجُلٌ تامِرٌ ولابِنٌ، أي ذو تَمْرٍ ولَبَنٍ. (الصحاح ٢/ ٦٠١ – مقاييس اللغة ١/ ٣٥٤).

أحدهما: أن تكون واجبة الذِّكْر حال التلبُّس بالحدَث، فيقال: حائضةٌ – مُرْضِعةٌ.

قال الزمخشري: «المرضعةُ هي التي في حال الإرضاع تُلْقِمُ ثديَها الصَّبيَّ، والمرضعُ التي شأنُها أن تُرضع وإن لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به»[(١)].

كما يجب ذِكْر تاء التأنيث – أيضًا – لمنْع اللَّبْس، قال عباس حسن: «فإن كان المعنى ليس خاصًّا بطبيعة المرأة وجَب إثباتُ التاء، كقولنا: شاهدتُ حاملةً، تريد: امرأة تحمل على رأسها أو كتفها شيئًا؛ لأن الحمْل على الرأس أو الكتِف ليس من خصائصها وحدها، وإنما يشاركها فيه الرجل، ومن ثَمّ كان حذْف التاء ممنوعًا إذا أوقَع في لَبْس»[(٢)].

الآخر: أن تكون واجبة الحذْف، وفي عِلَّة حَذْفها مذهبان[(٣)]:

(١) الكشاف ٣/ ٤ – وينظر: الكتاب ٣/ ٣٨٤ – المقتضب ٣/ ١٦٣ – البحر المحيط ٦/ ٣٥٠ – الدر المصون ٥/ ١٢١ – الفتوحات الإلهية ٣/ ١٥١ – النحو الوافي ٤/ ٥٩٤.

(٢) النحو الوافي ٤/ ٥٩٤.

(٣) الإنصاف. مسألة ١١١، ٢/ ٧٥٨، وينظر: الصحاح ٤/ ١٦٧٦، ١٦٧٧ – إملاء ما منَّ به الرحمن ٤/ ٢٤ – مجموعة الشافية ١/ ١٢٦ – ١٢٧.

الأول: اختصاص الألفاظ المذكورة بالمؤنث، وإليه ذهب الكوفيّون.

الثاني: إرادة النَّسَب إلى الألفاظ المذكورة، وعدم جريانها على الفعل، وإليه ذهب البصريّون.

أمّا أمثلة المجموعة الثانية فيستوي فيها المذكّر والمؤنّث، ولا تلحقها تاء التأنيث، إذا استُثني قول الجوهري: «وناقة ضامِرٌ وضامِرَةٌ»(١).

والمتأمّل في أمثلة المجموعتين يخلُص إلى:

- ردِّ قوْل الكوفيين، قال أبو حيان: «وقوْلُ الكوفيين إنّ الوصف الذي يختصّ بالمؤنث لا يُحتاج فيه إلى التاء؛ لأنها إنما جيء بها للفرق مردود بقول العرب مرضعة وحائضة وطالقة»(٢).

- التفريق بين المذكّر والمؤنّث في أمثلة المجموعة الثانية يكون بذِكْر المنعوت، فيقال: امرأةٌ عانِسٌ ورجُلٌ عانِسٌ - امرأةٌ عاقِرٌ ورجُلٌ عاقِرٌ.

(١) الصحاح ٢/ ٧٢٢.

(٢) البحر ٦/ ٣٥٠.

ثانيًا: حَذْفُ الواو (فاء الفِعْل) من مضارع المِثال إذا كان من باب [فَعَلَ – يَفْعِلُ][1].

تنتظمُ أمثلة هذا الباب في مجموعتين:

أ) وَعَدَ – يَعِدُ، وَزَنَ – يَزِنُ، وَرَدَ – يَرِدُ، وَجَبَ[2] – يَجِبُ، وَكَفَ[3] – يَكِفُ، وَنَمَ[4] – يَنِمُ، وَخَدَ[5] – يَخِدُ...

(١) الأفعال: وَرِثَ – يَرِثُ، وَثِقَ – يَثِقُ، وَلِيَ – يَلِي، وَرِمَ – يَرِمُ، ونظائرها، قال عنها ابن الشجري: «ومجيء هذه الأفعال على فَعِلَ – يَفْعِلُ شذوذ عن القياس؛ لأنّ قياس فَعِلَ أن يأتي مضارعه على يَفْعَلُ مفتوح العين، كقولك: عَجِلَ يَعْجَلُ، عَلِمَ – يَعْلَمُ...». (الأمالي الشجرية ١/ ٣٧٩).

ويلحق بالأفعال السابقة: وطِيءَ – وسِعَ، قال ابن منظور: «وإنما ذهبت الواو من يَطَأُ فلم تثبُت كما تثبُت في وَجِلَ يَوْجَلُ؛ لأنّ وَطِئَ يَطَأُ بُني على توهُّم فَعِلَ يَفْعِلُ، مثل وَرِمَ يَرِمُ، غير أنّ الحرف الذي يكون في موضع اللام من يَفْعَلُ في هذا إذا كان من حروف الحلق الستة فإن أكثر ذلك عند العرب مفتوح... وأما وَسِعَ يَسَعُ ففُتحت لتلك العلّة. (لسان العرب ١/ ١٩٦).

(٢) وَجَب الشيء، أيْ لَزِم، يَجِبُ وجوبًا... وَجَبَ القَلْب وجيبًا: اضطرب... وجَبت الشمسُ، أيْ غابت، ووجب الحائط: سقط. (الصّحاح ١/ ٢٣٢ – مقاييس اللغة ٦/ ٩٠ – معجم القرآن ٢/ ٢٦٣).

(٣) وَكَفَ البيتُ وكْفًا ووكيفًا وتَوْكافًا، أيْ قَطَرَ. (الصّحاح ٤/ ١٤٤٠ – مقاييس اللغة ٦/ ١٣٩).

(٤) وَنَمَ الذّبابُ يَنِمُ وَنْمًا ووَنيمًا: ذَرَقَ. (مقاييس اللغة ٦/ ١٤٦).

(٥) وَخَدَ البعيرُ يَخِدُ وَخْدًا ووخَدَانًا، وهو أن يرمي بقوائمه كمشي النّعام. (الصحاح ٢/ ٥٤٨ – مقاييس اللغة ٦/ ٩٤).

ب) وَضَعَ – يَضَعُ، وَقَعَ – يَقَعُ، وَدَعَ – يَدَعُ، وَهَبَ – يَهَبُ...

وفي عِلّة حَذْف الواو (فاء الفعل) في الأمثلة السابقة ونظائرها مذهبان[1]:

أحدهما: التفريق بين الفعل اللازم والمتعدّي، وإليه ذهب الكوفيون؛ إذ تثبُت الواو في مضارع اللازم، وتُحذَف من مضارع المتعدي؛ لأن التعدّي صار عِوضًا من حذف الواو.

والآخر: وقوع الواو بين ياء وكسرة[2]، وإليه ذهب البصريون، والكسرةُ إما ظاهرة كما في أمثلة المجموعة الأولى، أو مقدّرة كما في أمثلة المجموعة الثانية؛ إذ الأصل: يَوْضِعُ، يَوْقِعُ، وإنما فُتحت عين الفعل لمكان حرف الحلق، فالفتحة إذًا عارضة، والعارض لا اعتداد به.

والمتأمّل فيما سبق من أمثلة يجد:

- صِحّة مذهب البصريين. قال الجوهري: «وإنما سقطت الواو من المستقبل لوقوعها بين ياء وكسرة، وهما متجانسان، والواو

(١) ينظر: المنصف ١/ ١٨٨ – الإنصاف، مسألة ١١٢ – ٢/ ٧٨٢ – شرح الملوكي ٣٣٤ وما بعدها – شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٩٢ – بغية الآمال ٨١ وما بعدها – ابن عصفور والتصريف ١٠١.

(٢) ينظر: المقتضب ٢/ ١٢٧ – شرح التصريف ٣٧٤ – اللُّباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٥٣- شرح المفصل ١٠/ ٥٩ – الممتع في التصريف ٢/ ٤٢٦ – مجموعة الشافية ١/ ٢٧٢ – شرح التصريح ٢/ ٧٥٢ – حاشية الصّبان ٤/ ٣٤٠ – حاشية الخضري ٢/ ٢٠٨ –النحو الوافي ٤/ ٨٠٠ – ظاهرة الحذف ٧١.

مضادّتهما، فحذفت لاكتنافهما إياها، ثم جُعل حكمها مع الألف والتاء والنون كذلك؛ لأنهنّ مبدلات منها»[1].

- فساد مذهب الكوفيين؛ لأنّ الواو سقطت من الفعل اللازم كما سقطت من المتعدّي.

(١) الصّحاح ١/ ٢٩٦. وينظر: مجموعة الشافية ١/ ٢٧٢.

الخاتمة

لله – وحده – الحمدُ؛ فبنعمته تتمُّ الصالحات، وأرجو أن يكون هذا البحث منها. والصلاة والسلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعدُ:

فهذه – في رأيي – أهمّ نتائج هذا البحث:

١- المحذوف المتّفق عليه أكثر من المحذوف المختَلَف فيه.

٢- الاختلاف في المحذوف يتمثّل في:

- تعيينه، أهو فاء الكلمة، أم عينها، أم لامها، أم حرف زائد؟
- إثباته أو حذفه.
- إيضاح عِلّة الحذف.

٣- لكلّ من القياس والسّماع أثره في إصدار حُكْم على مسألة ما (وجوبًا – جوازًا – امتناعًا)، مثل: فُعَيْل وفَعِيل صحيح اللّام إذا نُسب إليه (ينظر: ص ٢١) وكذلك فَعُولَة إذا نُسب إليها (ينظر: ص ٢٣).

٤- ترجيح تقعيد البصريين لقوة حجتهم وعمق تعليلهم.

٥- قد يُرجَّح مذهب على آخر، أوْ قول على آخر:

- مراعاةً للتيسير، كما في اسم المفعول من الثلاثيّ الأجوف. (ينظر: ص٨)
- لكثرة الاستعمال، كاحتساب (بَنَات) جمع مؤنث سالم. (ينظر: ص١٨).

٦- قد تتكافأ الأدّلة، فيبقى في المسألة قولان متساويان، كما في صيغتي إفْعَال واسْتِفْعال من الأجوف. (ينظر: ص١٠).

٧- إذا كان في مسألة ما مذهبان، أحدهما قياسيّ والآخر سماعيّ، فلا سبيل إلى ترجيح أحد المذهبين، مثل تصغير (إبراهيم) ونظائره. (ينظر: ص١٥)

٨- الحرف المحذوف المختَلَف في تعيينه قد يكون أصليًّا فقط: فاء الكلمة في مذهب، ولام الكلمة في مذهب آخر، مثل (اسم) (ينظر: ص٦)

٩- الحرف المحذوف المختَلَف في تعيينه قد يكون أصليًّا في مذهب، وزائدًا في مذهب آخر، مثل: سُمَيَّة ونظائرها. (ينظر: ص١٣)

وختامًا، هذه أطروحةٌ قابلةٌ للأخْذ والردّ، اجتهدت فيها مخلصًا النيّة والعمل، راجيًا أن تكون في ميزان حسناتي، سائلًا الحقَّ -ﷻ- أن يمُنّ عليّ بالقبول.

المصادر والمراجع

١- ابن عصفور والتصريف، د. فخر الدين قباوة – دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٢- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب – لأبي حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) – تحقيق: د. مصطفى أحمد النمّاس – ط١ – ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٣- الأمالي الشجرية، لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي المعروف بابن الشجري ت ٥٤٢هـ – دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٤- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت ٦١٦هـ، هامش كتاب الفتوحات الإلهية، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تأليف الشيخ الإمام/ كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣هـ – ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٨٧م.

٦- البحر المحيط في التفسير – محمد بن يوسف الشهير بأبي حيَّان الأندلسي الغرناطي (٦٥٤- ٧٥٤هـ)، مراجعة/ صدقي محمد جميل – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، لبنان ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٧- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، الشيخ/ عبد الفتاح القاضي، دار السلام للطباعة والنشر، ط٦، ٢٠١٣م.

٨- بُغْية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال، تأليف الحافظ أبي جعفر أحمد بن يوسف بن علي بن يعقوب اللَّبْليّ الفِهريّ (٦١٣- ٦٩١هـ) – تحقيق: د. سليمان بن إبراهيم العايد – وحدة البحوث والمناهج. جامعة أم القرى ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

٩- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ت ٦٧١هـ، مكتبة الرياض الحديثة د.ط.ت.

١٠- حاشية الخضري – للشيخ محمد الدمياطي الشهير بالخضري (١٢١٣ – ١٢٨٧هـ) – مطبعة مصطفى البابي الحلبي – الطبعة الأخيرة ١٩٤٠م.

١١- حاشية الدسوقي، للشيخ العلامة مصطفى محمد عرفة الدسوقي ت ١٢٣٠هـ، على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ضبطه عبد

السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ، ٢٠٠٠م.

١٢- حاشية الصّبّان (ت ١٢٠٦هـ) على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي – د.ط.ت.

١٣- الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي ت ٧٥٦هـ، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوّض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٤م.

١٤- سر صناعة الإعراب، للإمام أبي الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢هـ) – تحقيق: د. حسن هنداوي – دار القلم – دمشق – ط١ – ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٥- شذا العَرْف في فنّ الصّرف. للشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي ت١٣٥١هـ، شرحه وفهرسه د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٤م.

١٦- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ت ٩٠٥هـ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٧- شرح التصريف. تأليف عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ) – تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي – مكتبة الرشد – الرياض – ط١ – ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٨- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب – بيروت – د.ط.ت.

١٩- شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش – تحقيق: د. فخر الدين قباوة – المكتبة العربية – حَلَب، ط١ – ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

٢٠- شرح شافية ابن الحاجب، للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي (ت٦٨٦هـ) تحقيق: أ. محمد نور الحسن وآخريْن – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢١- الصّحاح – تاج اللغة وصحاح العربية – تأليف إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت ٣٩٣هـ) – تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار – دار العلم للملايين – بيروت – ط٢ – ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٢٢- ضياء السالك إلى أوضح المسالك – أ. محمد عبد العزيز النجار – مؤسسة الرسالة – ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٢٣- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي – د. طاهر سليمان حمودة – الدار الجامعية، الإسكندرية، د.ت.

٢٤- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجَمَل ت ١٢٠٤هـ، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٢٥- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، دار الفكر – بيروت – لبنان – د.ط.ت.

٢٦- الكتاب، سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م.

٢٧- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ) – دار الفكر، بيروت، د.ط.ت.

٢٨- اللُّباب في عِلل البِناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري (ت٦١٦هـ) تحقيق/ غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

٢٩- لسان العرب، ابن منظور (ت ٧١١هـ) دار صادر – دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٥م.

٣٠- مجموعة الشافية من علمي الصّرف والخط – الجاربردي (ت٧٤٦هـ) – عالم الكتب – بيروت – ط٣ – ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٣١- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز – لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي – تحقيق/ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وآخرين – الدوحة – ط١ –١٩٨٣م.

٣٢- معاني القرآن، الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة. د.ط.ت.

٣٣- مُعجم القرآن – أ. عبد الرؤوف المصري – مطبعة حجازي – القاهرة – ط٢ – ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م.

٣٤- مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت ٣٩٥هـ تحقيق: عبد السلام محمد هارون – دار الجيل – بيروت، وتحقيق: شهاب الدين أبو عمرو – دار الفكر – ط ١ – ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٣٥- المقتضب – أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (٢١٠هـ – ٢٨٥هـ) – تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة – ١٣٨٦هـ – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – د.ط.

٣٦- الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي (٥٩٧- ٦٦٩هـ) – تحقيق: د. فخر الدين قباوة – دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط٤، ١٩٧٩م.

٣٧- المنصف، للإمام أبي الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢هـ) - تحقيق: أ. إبراهيم مصطفى، أ. عبد الله أمين – الجمهورية العربية المتحدة – الإدارة العامة للثقافة – مطبعة مصطفى البابي الحلبي – ط١ – ١٩٦٠م.

٣٨- النحو الوافي، أ. عباس حسن، دار المعارف، ط٦.

٣٩- النشر في القراءات العشر، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) تصحيح الشيخ/ علي محمد الضبّاع – دار الفكر – د.ط.ت.

٤٠- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم – دار البحوث العلمية – الكويت - د.ط.ت.